URUK FOR HUMANITIES 2026;19:111–125

**RESEARCH ARTICLE**

# Analysis Spatial For properties Demographics and social and economic For juvenile delinquents in governorate Al-Muthanna

**Shakir Awad Dhahi**

**College of Education for Human Sciences/Al-Muthanna University**

**ABSTRACT**

The aim of the research is to study Demographic, social and economic characteristics of juvenile delinquents in Muthanna Governorate For the year (2024), in addition to putting forward many proposals to reduce juvenile delinquency in Muthanna Governorate, Regarding the method Search The method has been adopted Descriptive and methodological Analyticalin Study of many developments and changes that accompanied geographical analysis The demographic, social and economic characteristics of juvenile delinquents in the study area,A sample of (61) Researched for the purpose of giving Accurate data and DAbout their characteristics Demographics andsocial and economic.

The research showed thatMost cases of juvenile delinquency occur in Samawah District; this is attributed to the high population size, as well as the different composition of the population community, while Salman District had the lowest number of juvenile delinquency cases; this is due to the small population size in the district. The study also showed that cases of juvenile delinquency increase at the primary education level and decrease as the educational level increases in the study area, and that cases of juvenile delinquency increase in the age group(more than15year)It decreases in the age group (less than12Year) This may be due to the fact that the event is within the teenage years, in addition to family disintegration and the lack of supervision of parents over their children. The research also showed that most of the crimes committed by juveniles are thefts, and this may be attributed to the purpose of obtaining money that may be used to purchase some illegal substances such as narcotic pills and alcohol.

**Keywords:** **(juvenile delinquency, demographic characteristics, Muthanna Governorate)**

**مقالة بحثية**

# التحليل المكاني للخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأحداث الجانحين في محافظة المثنى

**شاكرعواد ضاحي**

**جامعة المثنى، كلية التربية للعلوم الإنسانية – العراق**

**الملخص:**

يتمثل هدف البحث بدراسة الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأحداث الجانحين في محافظة المثنى لعام (٢٠٢٤)، فضلاً عن وضع العديد من المقترحات للتقليل من جنوح الاحداث في محافظة المثنى، وفيما يخص منهج البحث فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في دراسة العديد من التطورات والمتغيرات التي صاحبت التحليل الجغرافي للخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأحداث الجانحين في منطقة الدراسة، وتم اختيارعينة بلغت (٦١) مبحوثاً لغرض اعطاء بيانات دقيقة وواضحة عن خصائصهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصاديةبين من البحث أن معظم حالات جنوح الاحداث تحدث في قضاء السماوة؛ ويعزى ذلك الى الحجم السكاني المرتفع، فضلاً عن اختلاف تركيبة المجتمع السكاني، بينما جاء قضاء السلمان بأقل عدد من حالات جنوح الاحداث؛ ويعود ذلك الى قلة الحجم السكاني في القضاء، كما بين البحث ان حالات جنوح الاحداث ترتفع لدى المستوى التعليمي الابتدائي وتقل كلما ارتفع المستوى التعليمي في منطقة الدراسة، وان حالات جنوح الاحداث ترتفع لدى الفئة العمرية(اكثر من 15 سنة) وتقل في الفئة العمرية (اقل من 12 سنة ) وقد يرجع ذلك الى ان الحدث ضمن سن المراهقة، فضلاً عن التفكك الاسري وعدم متابعة أولياء الأمور لابنائهم، واتضح أيضا من البحث ان معظم الجرائم المرتكبة من قبل الاحداث هي جريمة السرقة، وقد يعزى ذلك الى لغرض الحصول على الأموال وقد تستخدم في شراء بعض المواد غير القانونية مثل الحبوب المخدرة والكحول.

**الكلمات المفتاحية :** جنوح الاحداث، الخصائص الديموغرافية، محافظة المثنى

Received 7/8/ 2025; accepted 14/9/ 2025. Available online 4/1/2026

* Corresponding author.

E-mail addresses: shakir.awad@mu.edu.iq

https://doi.org/xx.xxxxx/2572-5440.1007

*2572-5440/© 2025 The Author(s). Published by Al-Muthanna University. This is an open-access article under the CC BY-NC-SA license (https://creativecommons.org/licenses/by-nc-sa/4.0/).*

## المقدمة

تعد ظاهرة جنوح الأحداث من اهم المشكلات التي تعاني منها اغلب دول العالم حتى المتطورة منها لكن على درجات متباينة ومستويات الاقتصادية والاجتماعية، وتكمن خطورتها في ارتفاع نسبتها بين السكان نتيجة تفاعل عوامل متعددة، قد تختلف بين قضاء وأخرى على مستوى منطقة الدراسة، كما ان التحولات والتغيرات الي يشهدها العراق اثرت بشكل كبير في بروز ظاهرة جرائم الاحداث في محافظة المثنى.

جرائم الاحداث ظاهرة سكانية اجتماعية تعاني منها الكثير من المجتمعات، على اختلافها، واخذت المشكلة بالتفاقم والازدياد بشكل مخيف ومقلق مع انتشار حالات البطالة و الفقر، اذ تعد محافظة المثنى من اكثر المحافظات فقراً في العراق حسب تقرير وزارة التخطيط العراقية ، حيث تنتشر معدلات الجريمة بين الفئات العمرية الصغيرة التي تشكل القاعدة التي سوف يعتمد عليها بالمستقبل القريب، إذ تتنوع الجرائم المرتكبة من قبل الاحداث في محافظة المثنى بين السرقة والقتل والجرائم الأخلاقية والمخالفة، وان انتشار تلك الجرائم في المجتمع يرجع في اغلب الاحيان الى عوامل اقتصادية واجتماعية مثل الفقر والتفكك الاسري وترك الدراسة، فضلاً عن مرافقة أصدقاء السوء، كما تؤدي وسائل الاعلام ووسائل التواصل الاجتماعي دورا كبيرا في ارتفاع معدلات الجريمة لاسيما بين فئة الشباب.

وتتمثل مشكلة البحث في السؤال الاتي: ما الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للاحداث الجانحين في محافظة المثنى؟ وفيما يتعلق بفرضية البحث توجد مجموعة من الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للاحداث الجانحين في محافظة المثنى.

يتمثل هدف البحث بدراسة الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للأحداث الجانحين في محافظة المثنى لعام (٢٠٢٤)، فضلاً عن وضع العديد من المقترحات التي قد تسهم بالتقليل من حالات جنوح الاحداث في منطقة الدراسة.

وتمثلت أهمية البحث في رفد الدراسات السكانية ببيانات تحليلية حول الفئة الشابة في المجتمع، فضلاً عن كونها تسلط الضوء على احدى القضايا الاجتماعية الحساسة التي تمس امن المجتمع واستقراره.

وفيما يخص منهج البحث، فقد تم الاعتماد على المنهج الوصفي والمنهج التحليلي في دراسة العديد من التطورات والمتغيرات التي صاحبت التحليل الجغرافي للخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للاحداث الجانحين في محافظة المثنى، فضلاً عن الاهتمام بالجوانب الإحصائية الكمية في قياس بعض الخصائص، إذ تعد الأساليب الإحصائية ذات أهمية كبيرة في الدراسات الجغرافية الحديثة.

وتم اختيار عينة مثلت جميع الاحداث الموجودين في السجن بعدد(٦١) مبحوثاً لغرض اعطاء بيانات دقيقة وواضحة عن خصائصهم الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية، كما رفد البحث ببعض الخرائط.

أما منطقة الدراسة تتمثل بمحافظة المثنى التي تقع في الجنوب الغربي من العراق إذ يحدها من الشرق محافظة ذي قار ومحافظة البصرة ومن الشمال محافظة القادسية ومن الغرب محافظة النجف ومن الجنوب والجنوب الغربي المملكة العربية السعودية ، ينظر الخريطة (١) ، وتبلغ مساحة المحافظة (٥١٧٤٠) كم٢، وهي تمثل بذلك نسبة مقدارها( ١١،٩)%من مجموع مساحة العراق البالغة ( ٤٣٤١٢٨) كم٢، أما بالنسبة إلى موقعها الفلكي فتقع بين دائرتي عرض (٢٩،٠٥ـ ٤٢،٣١ـ) شمالاً، وبين خطي طول (٤٣،٥ - ٤٦،٣٢ـ ) شرقا.وتم دراسة جرائم الاحداث على مستوى اقضية محافظة المثنى،اما الحدود الزمانية تم الاعتماد على بيانات سنة (٢٠٢٤).

أما هيكلية البحث فقد اقتضت الضرورة العلمية تقسيم البحث الى عدة محاور، فقد تناول المحور الاول التوزيع الحجمي للاحداث في محافظة المثنى، بينما تطرق المحور الثاني الى انواع الجرائم المرتكبة واسبابها في منطقة الدراسة، وتناول المحور الثالث الخصائص الديموغرافية للأحداث الجانحين في محافظة المثنى، فيما تناول المحور الرابع الخصائص الاجتماعية للأحداث، بينما تطرق المحور الخامس الخصائص الاقتصادية للاحداث الجانحين في محافظة

المثنى، واختتم البحث بمجموعة من الاستنتاجات والمقترحات.

ويعتبر حدثاً من أتم التاسعة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة. كما يعد الحدث صبيا إذا أتم التاسعة من عمره ولم يتم الخامسة عشرة، و يعتبر الحدث فتى إذا أتم الخامسة عشرة من عمره ولم يتم الثامنة عشرة.[١،ص٨٧]

وعرفت الجريمة بأنها ( كل سلوك متعمد مخالف للقانون الجنائي الذي شرع من قبل سلطة سياسية هي الدولة فالشخص المخالف لهذا القانون يوصف بهذه الصفة الإجرامية ، ويصبح لفرض العقاب عليه أياً كان نوعه كالغرامة ، أو الحبس في أحدى المؤسسات العقابية التي تدار من قبل السلطة السياسية أو إنهاء حياته كلياً بإعدامه. .[٢،ص١٩]

يعرف الحدث الجانح بأنه: ذلك الشخص الذي يعتدي على حرمة القانون ويرتكب فعلاً معينة ولو أتاه البالغ لوقع تحت طائلة العقاب سواء أكان هذا الفعل مخالفة أو جنحة أو جناية. .[٣،ص٩٢]وينقسم الى ما يلي:

خريطة (١)

موقع منطقة الدراسة من العراق

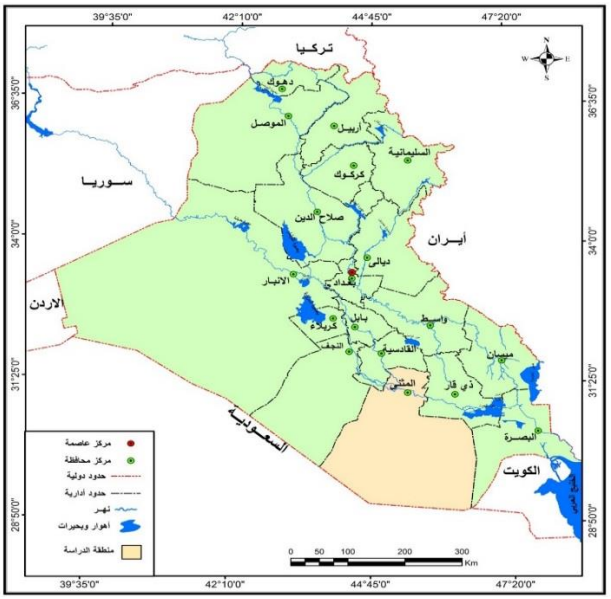


بالاعتماد على :-

جمهورية العراق، وزارة الموارد المائية، الهيئة العامة للمساحة ، قسم إنتاج الخرائط ،الوحدة الرقمية، خريطة العراق الإدارية ، مقياس ١/١٠٠٠٠٠٠ ،

أ. الصغير وهو من لم يتم التاسعة من عمره.[ ٤،ص١] وبهذا تكون المسؤولية الجنائية محددة بإتمام التاسعة من العمر إذ: (( لا تقام الدعوى الجزائية على من لم يكن وقت ارتكابه الجريمة قد أتم التاسعة من عمره)). .[ ٥،ص٩]

ب. الصبي من أتم التاسعة من عمره ولم يتم الخامسة عشرة من عمره.

ج . الفتى من أتم الخامسة عشر من عمره ولم يتم الثامنة عشر من عمره وهو أكثر المشرعين دقة بتحديد مرحلة الحداثة وتعريفه للحدث.[ ٦،ص٥]

كما تحدد خطورة الفعل الجانح قانونياً من خلال التقسيم الثلاثي التقليدي إلى مخالفة وهي أبسط خرق للقانون، والى جنحة وتتضمن ارتكاب فعل يعاقب عليه القانون مثل السرقة والاعتداء على الأموال والأشخاص من مستوى بسيط، والى جناية وهي تشكل أشد درجات الاعتداء على القانون خطورة من مثل القتل العمد، وتتحدد شدة العقوبة قانوناً تبعاً لشدة خطورة الفعل حيث المخالفة هي الأخف والجناية هي الأشد. ويتوقف هذا التحديد على مدى خطورة تهديد الأمن الاجتماعي والسلامة العامة، أي مقدار الأذى الذي يلحق بالآخرين أو بالمجتمع. .[٧،ص٢٠]

## أولا: التوزيع الحجمي للاحداث المجرمين في محافظة المثنى:

قبل دراسة الخصائص الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية للاحداث الجانحين في محافظة المثنى، سوف نعطي لمحة بسيطه عن التوزيع المكاني لهم بحسب الوحدات الادارية، لان أساس عمل الجغرافي معرفة التباين المكاني للظاهرة، وتشير اغلب الدراسات ان نسبة الجرائم ترتفع في مراكز المدن لاسيما التي تتماز بكثافة سكانية عالية؛ بسبب الخصائص التي تتميز بها المدن وتفتقر لها بعض الاقضية التي تنخفض فيها الكثافة السكانية، كما يعد التباين المكاني من المفاهيم الجغرافية الهامة والتي لا يمكن للجغرافي الاستغناء عنها؛ لانها تعطي صورة واضحة عن ارتفاع وانخفاض معدلات الجريمة بحسب الاقضية في محافظة المثنى، كما ان مفهوم الجغرافية كعلم اتسعت آفاقه المعرفية ليتناول خصائص ومؤشرات وظواهر مختلفة،.[٨،ص٦٥-٦٦] كما مبين في معطيات الجدول (١) والخريطة(٢)، إذ يتضح أن قضاء السماوة جاء بالمرتبة الاولى بعدد

جرائم الاحداث بواقع (525) جريمة وبنسبة بلغت (70.6%) من مجموع جرائم الاحداث في محافظة المثنى لعام (2024)، وقد يعزى ذلك إلى الحجم السكاني، فضلاً عن توفر اغلب الأنشطة الاقتصادية والتجارية والاجتماعية، والكثافة السكانية العالية التي يتميز بها وكونها مركز المحافظة، ومركز الثقل السكاني للقضاء،كما ان المدن الكبيرة يتجلى فيها التفكك الاجتماعي بمختلف أشكاله بسبب ارتفاع المستوى الاقتصادي، ووسائل الإعلام المختلفة، وطبيعة التكوين الاجتماعي للسكان التي تؤدي إلى ارتفاع حالات جنوح للاحداث، في حين حل في المرتبة الثانية قضاء الخضر بعدد جرائم الاحداث بواقع (116) جريمة وبنسبة بلغت (15.6%) من مجموع جرائم الاحداث في محافظة المثنى لعام (2024)، بنسبة بلغت(25.9%)، وقد يرجع ذلك إلى الوضع الاقتصادي المتدني لبعض الاسر مما يدفع بعض الاحداث الى ارتكاب الجرائم بدافع الحاجة، في حين جاء قضاء الرميثة بالمرتبة الثالثة بعدد جرائم الاحداث بواقع (90)جريمة وبنسبة بلغت (12.1%) من

مجموع جرائم الاحداث في محافظة المثنى لعام (2024) ، بينما حل قضاء الوركاء بالمرتبة الرابعة بعدد جرائم الاحداث بواقع (13)جريمة وبنسبة بلغت (1.7%) من مجموع جرائم الاحداث في محافظة المثنى لعام (٢٠٢٤)، وقد يعزى ذلك الى سيادة العادات والتقاليد الاجتماعية، وطبيعة النظام العشائري الذي يتميز بالتماسك والترابط الأسري والمحافظة على القيم الاجتماعية، في حين لم يسجل قضاء السلمان أي جريمة للاحداث في عام (2024) حسب البيانات المسجلة لدى الجهات المعنية، ويعود ذلك الى قلة الحجم السكاني في القضاء مقارنة مع اقضية المحافظة الأخرى، فضلاً عن ذلك ان اغلب الجرائم المرتكبة في القضاء لم تصل الى علم الجهات

جدول(١)

التوزيع العددي والنسبي لجرائم الاحداث في محافظة المثنى لعام (٢٠٢٤)

| الوحدة الإدارية | عدد حالات جرائم الاحداث | النسبة% |
|---|---|---|
| قضاء السماوة | 525 | 70.6 |
| قضاء الرميثة | 90 | 12.1 |
| قضاء الخضر | 116 | 15.6 |
| قضاء السلمان | 0 | 0.0 |
| قضاء الوركاء | 13 | 1.7 |
| المجموع | 744 | 100 |

المصدر: جمهورية العراق، وزارة الداخلية ،قيادة شرطة محافظة المثنى، بيانات غير منشورة ،٢٠٢٥

الخريطة (٢)

التوزيع النسبي لجرائم الاحداث في محافظة المثنى لعام (٢٠٢٤)

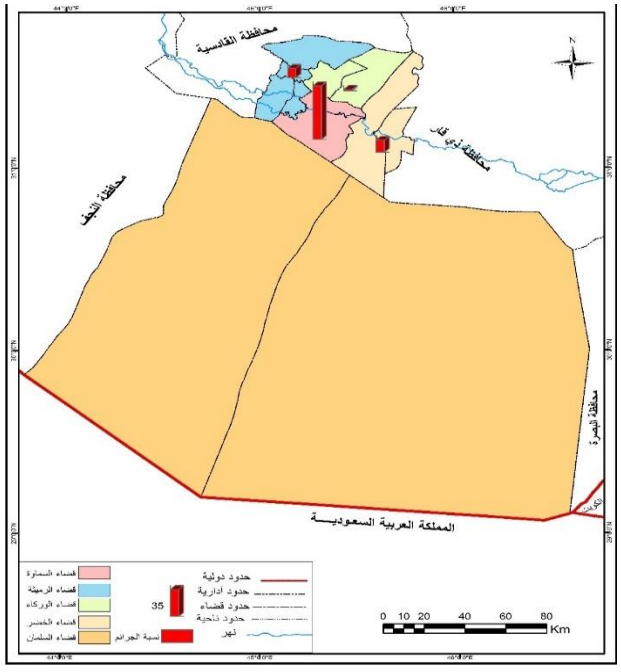


المصدر : الباحث اعتماداً على جدول (١).

الأمنية بسبب بعدها عن مركز المحافظة، وقد يتم حلها ودياً بالتراضي بين الجاني والمجنى عليه، مما أدى الى انخفاض الجرائم بشكل كبير في القضاء مقارنة مع الوحدات الإدارية الأخرى في المحافظة.

يتضح مما سبق ان جرائم الاحداث ترتفع في الاقضية التي تمتاز بحجمها السكاني الكبير والتي تمتاز بسيادة البيئة الحضرية مقارنة مع الوحدات الإدارية الأخرى في محافظة المثنى، فضلاً عن تباين الخصائص الاجتماعية والاقتصادية وكثرة المحال التجارية والابنية العمرانية والتفاوت الاقتصادي بين السكان، في حين تنخفض جرائم الاحداث في الاقضية التي يقل فيها الحجم السكاني وتمتاز بسيادة

البيئة الريفية التي تكون اكثر التزاماً بالعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة في المجتمع، فضلاً عن سيادة الطابع العشائري الذي يعمل على التقليل من ارتكاب الجرائم لاسيما في المناطق الريفية.

## ثانياً: أنواع الجرائم المرتكبة واسبابها في محافظة المثنى:

يقصد بها الجرائم المرتكبة من قبل الاحداث والأسباب التي تؤدي الى سوء توافق الحدث مع البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها.[٩،ص٨٣٣]، كما تتنوع الجرائم المرتكبة من قبل الاحداث في منطقة الدراسة فهي تتراوح بين جريمة السرقة التي هي اكثر انتشاراً في محافظة المثنى، وبين جريمة القتل واللواط وجرائم أخرى، كما ان سبب تنوعها يرجع الى مجموعة من الأسباب منها الفئة العمرية للحدث والمستوى الاقتصادي وطبيعة السكن، فضلاً عن المستوى التعليمي للحدث ومتابعة الأبناء لاولادهم كلها أسباب تؤدي الى تعدد أنواع جرائم الاحداث واسبابها في محافظة المثنى.

### ١. أنواع الجرائم المرتكبة من قبل الاحداث في محافظة المثنى:

تنقسم جرائم الاحداث بوجه عام إلى عدة انواع، منها الجرائم الشخصية مثل القتل والاعتداء، والجرائم المالية مثل النصب والاختلاس، والجرائم المنظمة كالاتجار بالبشر والمخدرات، إضافة إلى الجرائم الحديثة مثل الجرائم الإلكترونية. ويؤدي هذا التصنيف إلى تيسير دراسة الجريمة من ناحية الأسباب، والأنماط، والسياسات الوقائية والعقابية المناسبة لكل نوع. .[١٠،ص٧٦١]

إن فهم أنواع الجرائم لا يقتصر على الجانب القانوني فحسب، بل يتعداه إلى تحليل البعد النفسي والاجتماعي والاقتصادي المرتبط بها. فكل نوع من الجرائم يرتبط بجملة من العوامل التي تتداخل لتشكيل بيئة خصبة لوقوع الجريمة. وعليه، فإن تصنيف الجرائم يمثل خطوة أساسية لفهم هذه الظاهرة المعقدة، واقتراح حلول علمية وعملية لمعالجتها.

يتضح من خلال تحليل معطيات الجدول (٢) والشكل (١) ان اكثر الجرائم المرتكبة من قبل الاحداث في محافظة المثنى هي جريمة السرقة بواقع (41) جريمة و بنسبة بلغت (41.0%)، وقد يعود سبب ذلك إلى اغلب الاحداث يبحثون على الأموال؛ لانهم يريدون يحصلون على بعض الحاجات التي قد تكون الاسرة غير قادرة على توفيرها لهم، او قد يستخدمونها لغرض الحصول على بعض المواد غير الشرعية لاسيما المشروبات الكحولية وتناول بعض الحبوب المخدرة، مما يضطر الحدث لارتكاب السرقة من اجل الحصول على بعض الأموال، بينما جاء في المرتبة الثانية جريمة مخالفة بواقع (17) جريمة وبنسبة بلغت (27.9%)، فيما جاءت جريمة الواط بالمرتبة الثالثة بواقع (11)

جدول (٢)

يوضح نوع الجريمة المرتكبة من قبل الاحداث في محافظة المثنى لعام (٢٠٢٤)

| نوع الجريمة المرتكبة | العدد | النسبة% |
|---|---|---|
| مخالفة | 17 | 27.9 |
| سرقة | 25 | 41.0 |
| لواط | 11 | 18.0 |
| قتل | 5 | 8.2 |
| متفرقة | 3 | 4.9 |
| المجموع | 61 | 100 |

المصدر:اعتماداً على جمهورية العراق، وزارة الداخلية، قيادة شرطة محافظة المثنى، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٥.

شكل (١)

يوضح نوع الجريمة المرتكبة من قبل الاحداث في محافظة المثنى لعام (٢٠٢٤)

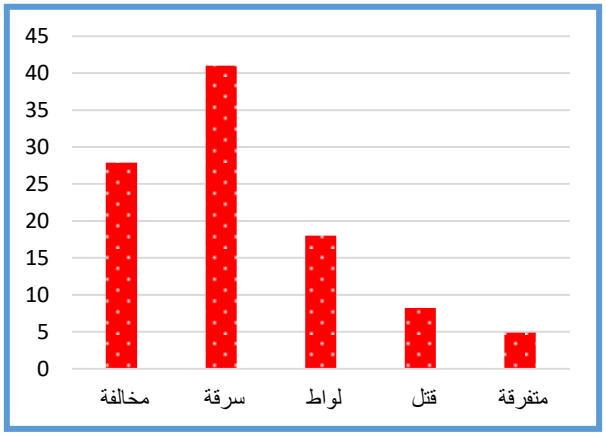


المصدر : الباحث اعتماداً على جدول (٢).

وبنسبة بلغت (18.0%) ،فيما كانت المرتبة الرابعة لجريمة القتل

بواقع (5) جريمة مرتكبة وبنسبة بلغت (8.2%)، بيما حلت جرائم متفرقة بالمرتبة لاخيرة بواقع (3) جريمة مرتكبة وبنسبة بلغت (4.9%).

يتبين مما سبق ان جرائم الاحداث هي كثيرة ومتنوعة لكن اكثر أنواع الجرائم حدوثاً في محافظة المثنى هي جريمة السرقة مثل سرقة المحلات التجارية او المنازل او السيارات وفي بعض الأحيان سرقة الموبايلات بسبب ان بعض الاحداث يحاولون تقليد بعض المشاهد او الشخصيات او اثبات الذات بين المجموعة المنحرفة، فضلاً عن غياب المراقبة والتوجية من قبل الاهل والمدرسة يجعل الحدث اكثر عرضة للسلوك المنحرف، لذلك تنتشر جريمة السرقة في منطقة الدراسة بين الاحداث لغرض الحصول على الأموال نتيجة ارتفاع معدلات الفقر والبطالة في المحافظة لا سيما المناطق العشوائية منها.

## ٢. الاسباب الرئيسة لجرائم الاحداث في محافظة المثنى:

هنالك مجموعة من الأسباب الرئيسة التي تؤدي الى ارتفاع جرائم الاحداث في محافظة المثنى لاسيما الاقتصادية منها باعتبار محافظة المثنى من أكثر المحافظات العراقية فقراً وانتشاراً للبطالة حسب احصائية وزارة التخطيط العراقية، مما يؤدي الى تفشي الجريمة بشكل عام في المجتمع ومنها جرائم الاحداث، لذلك تتعدد الاسباب التي تؤدي الى ارتكاب الاحداث للجرائم وتأتي الاسباب الاقتصادية في مقدمة تلك الاسباب بسبب انخفاض المستوى الاقتصادي لبعض الاسر نظراً لوجود علاقة وثقيه بين الفقر والبطالة وتدنى دخل الأسرة.[١١،ص٧٠]، لاسيما في المناطق العشوائية وغير المنظمة في منطقة الدراسة.

يتبين من الجدول (٣) والشكل (٢) ان سبب الفقر هو اكثر الاسباب التي تؤدي الى جنوح الاحداث بواقع (21)جريمة مرتكبة وبنسبة (34.4%)، وقد يعود ذلك إلى الظروف المادية الصعبة لبعض السكان في ظل قساوة الحياة وصعوبة العيش وما يقابلها من ارتفاع اسعار بعض السلع والمواد الغذائية التي تمثل الحد الادنى للعيش الكريم، كما يؤدي حرمان الحدث من بعض حاجاته الاسياسية الى للسرقة اوالعمل في انشطة غير قانونية لغرض الحصول على بعض الاموال ، فيما جاء في المرتبة الثانية سبب البطالة بواقع (14) جريمة مرتكبة وبنسبة (23%)، بسبب عدم توفر فرص العمل وعندما لم يحصل الاب او ولي الامر في توفير مصدر دخل لاسرته تضعف الرقابة الاسرية ويزداد الضغط المادي، مما يدفع الاحداث للبحث عن دخل اخر بطرق غير شرعية، فيما حل في المرتبة الثالثة سبب الجهل بالقانون بواقع (10) جريمة مرتكبة وبنسبة (16.4%)، يفتقد بعض الاحداث الى المعرفة التامة بالامور الجزائية التي تترتب على ارتكاب تلك الجرائم نتيجة ضعف التربية داخل الاسرة والمدرسة وغياب التوجيه السليم حول الامور القانونية، ونتيجة هذا الجهل القانوني قد يصبح الحدث عرضه للتورط في بعض الممارسات غير القانونية، فيما جاء في المرتبة الرابعة سبب الإدمان على الانترنت والمواد المخدرات بواقع (8) جريمة مرتكبة وبنسبة (13.1%)، في اغلب الاحيان يشاهد الحدث بعض المحتويات التي تسعى للجريمة مثل مشاهدة العنف والتحريض، وقد يتم التواصل مع مجموعة مشبوهة عن طريق مواقع التواصل الاجتماعي نتيجة ضعف رقابة الاهل على الحدث، فيما حل في المرتبة الخامسة سبب قلة المتابعة من قبل الاهل بواقع (6) جريمة مرتكبة وبنسبة (9.8%)، في حين كانت المرتبة الاخيرة من نصيب التفكك الاسري بواقع (2) جريمة مرتكبة وبنسبة بلغت (3.3%).

يتبين مما سبق ان أسباب جرائم الاحداث في محافظة المثنى تتعدد وتتنوع لكن اكثر هذه الأسباب التي تدفع اغلب الاحداث لارتكاب الجريمة هو الفقر باعتبار محافظة المثنى من اكثر المحافظات العراقية فقراً حسب الاحصائيات الرسمية، وكذلك انتشار معدلات البطالة في المحافظة أسهمت بشكل كبير في ارتفاع معدل جرائم الاحداث نتيجة عدم توفر فرص عمل مما قد يدفع بعض الاحداث باتجاه السلوك المنحرف من اجل الحصول على الأموال، وفي بعض الأحيان يتوجة قسم من الاحداث باتجاه ترويج او تعاطي المخدرات لزيادة مصدر الدخل لديه، او قد ينخرط مع عصابات او مجموعات تقوم باعمال غير قانونية.

**جدول (٣)**

**يوضح اسباب الرئيسية لجنوح الاحداث في محافظة المثنى لعام (٢٠٢٤)**

| سبب الجريمة | العدد | % |
|---|---|---|
| الفقر | 21 | 34.4 |

| | | |
|---|---|---|
| البطالة | 14 | 23 |
| الإدمان على الانترنيت و المخدرات | 8 | 13.1 |
| الجهل بالقانون | 10 | 16.4 |
| قلة المتابعة من قبل الاهل | 6 | 9.8 |
| التفكك الاسري | 2 | 3.3 |
| **المجموع** | 61 | 100 |

المصدر: اعتماداً على جمهورية العراق، وزارة الداخلية، قيادة شرطة محافظة المثنى، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٥.

شكل (٢)

يوضح اسباب الرئيسية لجنوح الاحداث في محافظة المثنى لعام (٢٠٢٤)

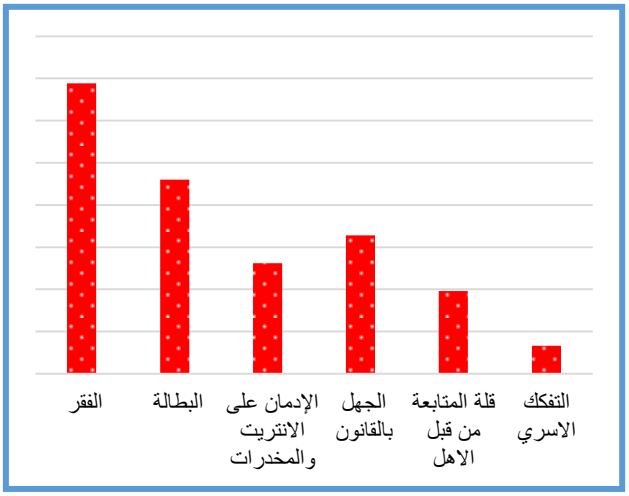


المصدر : الباحث اعتماداً على جدول (٣).

## ثالثاً: الخصائص الديموغرافية للأحداث الجانحين في محافظة المثنى:

تؤدي الخصائص السكانية دوراً محورياً في بروز الظواهر الاجتماعية ،إذ لا توجد ظاهرة اجتماعية او سكانية تعمل بعيداً عن تأثيرات التركيب السكاني الذي يعد من أهم العوامل الديموغرافية واكثرها تأثيراً لاسيما فيما يتعلق بالخصوبة والنمو السكاني والنشاط الاقتصادي والاجتماعي، وظاهرة جرائم الاحداث من اكثر الظواهر ارتباطاً بالخصائص الديموغرافية الشائعة في المجتمع التي تنعكس بشكل اساسي على التركيب العمري للسكان، لذلك فأن فهم التركيب السكاني يساعد في تحديد اسباب جرائم الاحداث بشكل أوضح من خلال معرفة أي الفئات العمرية التي ترتفع فيها تلك الجرائم والتركيز على تلك الفئة العمرية من خلال وضع بعض الحلول التي قد تقلل من تلك الجرائم.

### ١. التركيب العمري:

التركيب العمري له اهمية كبيرة في تحديد حجم الاحداث الجانحين في محافظة المثنى؛ لانه يمثل العامل المهم في ظاهرة جنوح الاحداث، وهو بمثابة مقياس نستطيع من خلاله أخذ صورة واضحة عن الفئات العمرية التي ترتفع او تنخفض فيها ظاهرة جنوح الاحداث في منطقة الدراسة؛ لان لكل فئة عمرية معينة نمطاً معيناً من الجرائم يختلف باختلاف الفئات العمرية المرتكبة لتلك الجرائم [١٢، ص٤٣٩].

تتأثر معدلات الجريمة في مجتمع بالتركيب العمري للسكان وتشير اغلب الدراسات السكانية والاجتماعية التي تناولت الجريمة ان فئة الشباب هم الأكثر ارتكاباً للجرائم؛ لان لديهم القابلية على الانخراط مع سلوكيات منحرفة او جنوح باتجاه الجريمة، وقد يعزى سبب ذلك الى ان تلك الفئة تتمتع بالطاقة والحيوية والرغبة في اثبات الذات امام المجتمع، فضلاً عن التأثيرات الخارجية التي اجتاحت العراق بشكل عام ومنطقة الدراسة بشكل خاص.

ويتضح من الجدول (٤) والشكل (٣) أن جنوح الاحداث يرتفع في الفئة العمرية (اكثر من 15 سنة) بواقع (29) جريمة وبنسبة (47.5%)، وقد يعزى سبب ارتفاع جرائم الاحداث في هذه الفئة العمرية؛ لانها قريبة من سن البلوغ ولهم القدرة الجسمانية والعضلية على ارتكاب جرائم الاحداث في منطقة الدراسة، فضلاً عن اغلب مرتكبي جرائم الاحداث تركوا الدراسة مما أتاح لديهم الوقت الكافي لارتكاب مثل تلك الجرائم، وكذلك عدم متابعة الاهل للابنائهم نتيجة الخلافات الزوجية او الانفصال فيترك الأبناء بدون متابعة مما يعيطهم فرصة للنزول للشارع ومرافقة بعض أصدقاء السوء، وبالتالي يتجهون باتجاه السلوك المنحرف ومنها ارتكاب بعض الجرائم لغرض الحصول على الأموال، تليها الفئة العمرية(من 12 – 15 سنة) بواقع (19) جريمة مرتكبة وبنسبة بلغت (31.1%)، في حين انخفضت عدد الجرائم المرتكبة في الفئة العمرية (اقل من 12سنة) بواقع (13) جريمة مرتكبة وبنسبة بلغت (21.4%)، ويعود سبب

جدول (٤)

التركيب العمري للاحداث الجانحين في محافظة المثنى لعام (٢٠٢٤)

| الفئة العمرية | العدد | النسبة% |
|---|---|---|
| اقل من 12 سنة | 13 | 21.4 |
| من 12 – 15 سنة | 19 | 31.1 |
| اكثر من 15 سنة | 29 | 47.5 |
| المجموع | 61 | 100 |

المصدر: اعتماداً على جمهورية العراق، وزارة الداخلية، قيادة شرطة محافظة المثنى، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٥.

الشكل(٣)

التركيب العمري للاحداث الجانحين في محافظة المثنى لعام (٢٠٢٤)

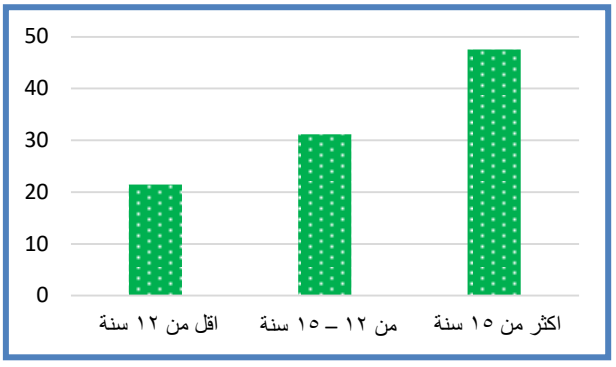


المصدر : الباحث اعتماداً على جدول (٤).

انخفاض جرائم الاحداث في هذه الفئة العمرية الى بنيتهم الجسمانية وصغر أعمارهم التي تمنع اغلبهم من ارتكاب الجرائم الكبيرة التي لا تتناسب مع أعمارهم، فضلاً عن جهلهم بالمواد القانونية، وعدم قدرتهم على التخطيط والتنفيذ للجرائم لذلك تنخفض جرائم الاحداث في هذه الفئة العمرية الصغيرة مقارنة بالفئات العمرية الأخرى، فضلاً عن ان الاحداث الأصغر سناً هم اكثر مراقبة من قبل أولياء الأمور ومتابعة مستواهم الدراسي.

يتبين مما سبق ان ارتكاب جرائم الاحداث ترتفع لدى الفئات العمرية الأكبر سناً في محافظة المثنى، وقد يعزى ذلك الى بحث اغلب الاحداث للحصول للاموال بطريقة غير مشروعة من خلال ارتكاب الجرائم، فضلاً عن تعاطي المخدرات التي تجعل من الاحداث ضحية لارتكاب بعض من تلك الجرائم لغرض الحصول على الأموال، كما ان هذه الفئات العمرية تمر بمرحلة عمرية تتمتاز بالاندفاع نحو السلوك المنحرف بسبب الضغوط الاجتماعية والاقتصادية التي تتعرض لها بعض الاسر، فضلاً عن نقص الوعي والنضج الفكري وعدم تحمل المسؤولية القانونية مما يجعلهم اكثر عرضه من غيرهم للوقوع في السلوك الاجرامي.

### ٢. الحالة التعليمية للأحداث الجانحين:

يمثل التعليم محوراً اساسياً في حياة وثقافة السكان عامة ؛ لما له من دور كبير في تحسين الحالة التعليمة لجميع افراد الاسرة سواء كان الصغار ام الكبار، فارتفاع مستوى التعليم يزيد الوعي وتحمل المسؤولية لديهم ، الأمر الذي يبين مستوى العلاقة العكسية بين المستوى التعليمي وارتكاب الجرائم، أي بمعنى كلما ارتفع مستوى التعليم لدى السكان بصورة عامة والاحداث بصورة خاصة تقل معه جرائم الاحداث، وينطبق هذا الحال على المجتمعات المتقدمة ، بسبب استقرارهم الاقتصادي والأمني والاجتماعي.[١٣،ص٢٠]، لكن هذا لا يعني إن الاجرام حكر على الأميين، فهنالك الكثير من الأمين الأسوياء، وهنالك كثير من المتعلمين المنحرفين والمجرمين. [١٤،ص٥٨٠]. يتضح من الجدول (٥) والشكل (٤) أن حالات جنوح الاحداث تحدث في معظم المستويات التعليمية لكن بنسب متفاوتة ،إذ حل المستوى التعليمي في مؤهل الابتدائي بالمرتبة الاولى بواقع (29) جريمة مرتكبة وبنسبة بلغت (47.5%) ،لان بعض الشباب يترك الدراسة ويتجه الى الشارع لغرض العمل من اجل الحصول على الاموال، وبذلك يحاول يحصل على الاموال بأي طريقة ممكنة حتى وان كان يؤدي ذلك الى ارتكاب الجريمة،فضلاً عن ان بعض الاسر ترى نزول الطفل للشارع والحصول على الاموال أكثر جدوى وأعظم منفعة من تعليمه، لاسيما مع ارتفاع نسبة البطالة بين المتعلمين وانخفاض الدخل بالنسبة لبعض العوائل في منطقة الدراسة ، بينما جاء في المرتبة الثانية المستوى التعليمي في مؤهل يقرأ ويكتب بواقع (13) جريمة مرتكبة وبنسبة ( 21.3%)، وقد يعزى ذلك الى بعض الجانحين

جدول(٥)

توزيع الاحداث الجانحين حسب الحالة التعليمية في محافظة المثنى لعام (٢٠٢٤)

| الحالة التعليمية | العدد | النسبة% |
|---|---|---|
| امية | 11 | 18.1 |
| يقرأ ويكتب | 13 | 21.3 |
| ابتدائية | 29 | 47.5 |
| متوسطة | 8 | 13.1 |
| المجموع | 61 | 100 |

المصدر: اعتماداً على جمهورية العراق، وزارة الداخلية، قيادة شرطة محافظة المثنى، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٥.

شكل(٤)

توزيع الاحداث الجانحين حسب الحالة التعليمية في محافظة المثنى (٢٠٢٤)

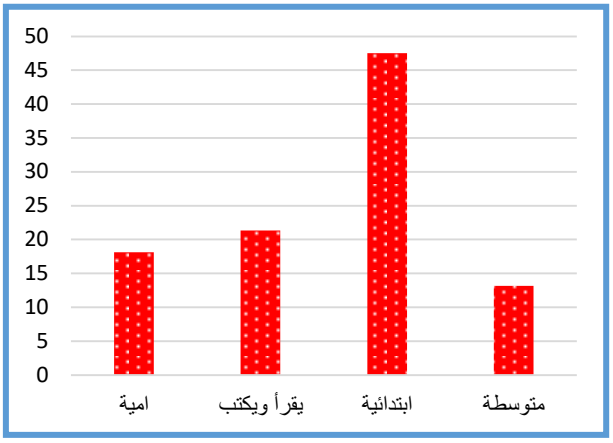


المصدر : الباحث اعتماداً على جدول (٥).

يقولون انهم يقرون ويكتبون حتى وان كانوا لا يعرفون القراءة والكتابة، بينما جاء المستوى التعليمي في مؤهل أمي

في المرتبة الثالثة بواقع (11) جريمة مرتكبة وبنسبة بلغت (18.1%)، في حين كانت المرتبة الاخيرة من نصيب المستوى التعليمي في مؤهل متوسطة وبنسبة بلغت (13.1%) ، وقد يرجع سبب ذلك النضج و ادراكهم لمتطلبات الحياة وعدم تقبلهم للسلوك المنحرف بالنسبة لبعض الشباب. يتبين مما سبق ان جرائم الاحداث تحدث في جميع المستويات التعليمية بالنسبة للحدث، كما ان ارتفاع المستوى التعليمي يؤدي الى خفض معدل جرائم الاحداث، في حين ان قلة المستوى التعليمي يؤدي الى ارتفاع معدل جرائم الاحداث في منطقة الدراسة، لانه قلة التعليم تعني جهل الحدث بالامور الجزائية فيرتكب بعض الجرائم ضناً منه انها ليس لها أي عقوبة او عقوبتها بسيطة مما يدفعه جهله بالقانون الى ارتكاب تلك الجرائم، وبالتالي الحصول على العقوبة الجزائية بحقه.

## رابعاً: الخصائص الاجتماعية للاحداث الجانحين في محافظة المثنى:

للخصائص الاجتماعية دور كبير في انتشار ظاهرة جنوح الاحداث في اي منطقة في العالم لانها تسهم في دفع بعض الاحداث للقيام ببعض السلوكيات المنحرفة والخارجة عن القانون، وقد تؤدي الى ترك مقاعد الدراسة، بسبب الظروف الاجتماعية التي يعيشها الحدث كالفقر او وفاة أحد الوالدين او التفكك الاسري وغيرها من الظروف الأخرى التي تدفع في بعض الأحيان الاحداث الى ارتكاب الجريمة لغرض الحصول على الأموال بسبب سوء الظروف الاجتماعية.

### ١. الحالة الزواجية للأبوين:

يقصد بها توزيع السكان حسب الحالة الزواجية وموقف الفرد أن كان متزوجاً أو أعزب او مطلقاً او ارملاً. [١٥،ص٣٢٣] وللتركيب الزواجي اهمية كبيرة لانه يمثل مدى تماسك الاسرة والمحافظة على ابنائهم من الانحراف في حالة الاستقرار الزواجي في حين يحدث العكس عند الانفصال او التفكك الاسري مما يدفع الاحداث للبحث خارج الاسرة، وقد يتصل بجماعات منحرفة او اصدقاء سوء ، كما ان المشكلات التي تحدث داخل الاسرة تؤدي الى شعور الابناء بعدم الراحة والامان داخل الاسرة، كل هذه الاسباب تجعل من استقرار الاسرة امر ضروري من اجل مستقبل ابنائهم، كما ان الاحوال الاجتماعية والاقتصادية تسهم في تحديدها واتجاهاتها؛ لذا تكون الحالة الزواجية متغيرة باستمرار فهي تعكس صورة واضحة لظروف المجتمع السائدة الاقتصادية والاجتماعية.

يتجلى من خلال تحليل معطيات الجدول (٦) والشكل (٥) أن مستوى حالة الاب والام وهما مرتبطان جاءت بأعلى عدد بواقع (٣٧) جريمة مرتكبة وبنسبة وبلغت (60.7%)، وقد يعود ذلك لضعف دور الاسر في تنشئة و تربية أبنائهم على القيم والأخلاق الحميدة والالتزام بالدين والقانون والعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة التي تحد

جدول(٦)

توزيع الاحداث الجانحين حسب الحالة الزواجية للوالدين في محافظة المثنى لعام (٢٠٢٤)

| الحالة الزواجية للوالدين | العدد | النسبة % |
|---|---|---|
| الاب والام مرتبطان | 37 | 60.7 |
| الاب والام مطلقان | 14 | 23.0 |
| الاب متزوج من امرأة أخرى | 7 | 11.5 |
| الام متزوجة من رجل اخر | 3 | 4.8 |
| المجموع | 61 | 100 |

المصدر: اعتماداً على جمهورية العراق، وزارة الداخلية، قيادة شرطة محافظة المثنى، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٥.

من السلوك المنحرف لدى بعض الاحداث، فضلاً عن انتشار الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والغزو الفكر والثقافي الذي وصل للعراق بشكل عام ومنطقة الدرسة بشكل خاص كلها عوامل ساعدت على انتشار تلك الجرائم في منطقة الدراسة، بينما جاء مستوى حالة الاب والام وهما مطلقان في المرتبة الثانية بواقع (14) جريمة مرتكبة

الشكل(٥)

توزيع الاحداث الجانحين حسب الحالة الزواجية للوالدين في محافظة المثنى لعام (٢٠٢٤)

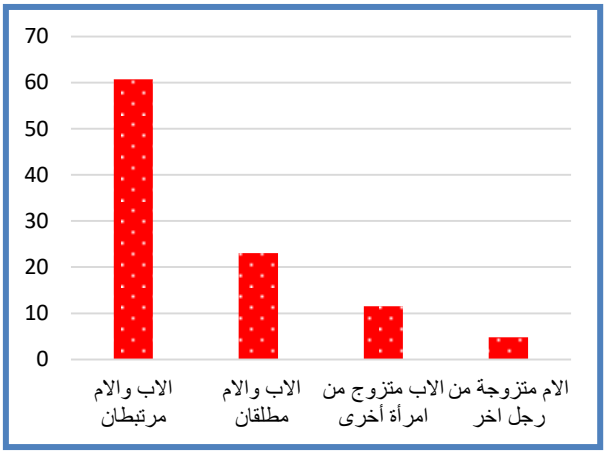


المصدر : الباحث اعتماداً على جدول (٦).

بنسبة بلغت (23.0%)، و يعزى ذلك إلى عدم اهتمام المطلقين بأبنائهم وتركهم عند الأجداد او الأقارب عندما يتزوج احدهما مره أخرى، وبالتالي يتجه بعض من هولاء الاحداث الى السلوك المنحرف وارتكاب بعض الجرائم، بينما حل الاب المتزوج من امرأة اخرى في المرتبة الثالثة بواقع (7) جريمة وبنسبة (11.5%)، في حين كانت المرتبة الأخيرة من نصيب الام المتزوجة من رجل اخر بواقع (3) جريمة وبنسبة (4.8%)، وقد يعود ذلك إلى أن المرأه المتزوجة من رجل اخرلايحق لها ان تحتفظ بأبنائها اذا كان زوجها الاول على قيد الحياة الا في بعض الحالات، وبالتالي يهمل الأبناء بين الاب والام والاقارب وقد يواجه بعضهم أصدقاء سوء حتى وان كانوا اكبر منهم سناً مما يولد الخوف عليهم من ارتكاب الجرائم ويصبحون ضحية التفكك الاسري.

يتضح مما سبق ان وجود الاباء ومتابعتهم لابنائهم لها دور كبير في الحد من جنوح الاحداث في منطقة الدراسة والعكس صحيح، أذ ترتفع حالات جنوح الاحداث لدى الاسر التي تهمل متابعة أبنائها او تتركهم بدون رقابة لفترة طويلة، كما للتفكك الاسري والانفصال والصراع داخل الاسرة دور كبير في ارتفاع حالات جنوح الاحداث، عكس الاسر التي تمتاز بالتماسك والترابط الاسري تقل فيها حالات جنوح الاحداث ولاتعتبر هذه قاعدة عامة.

### ٢. الحالة الحياتية للأبوين:

يقصد بالحالة الحياتية هو وجود الابوين على قيد الحياة كلاهما او أحدهما، فالأبوين وأولياء الأمور الآخرين باعتبارهم المسؤولون الأساسيون عن رعاية الابناء وتربيتهم، غير أن العائلة والاقارب يحق لهم تربية الابناء في حال عدم وجود احد الابوين او كليهما على قيد الحياة.

يتجلى من خلال ملاحظة الجدول (٧) والشكل (٦) أن كلاهما على قيد الحياة جاء بالمرتبة الاولى بواقع (41) جريمة مرتكبة وبنسبة بلغت (67.2%)، وقد يرجع سبب ذلك وجود بعض الفوارق الطبقية بين السكان ودخول بعض المؤثرات على الاحداث من خلال المشاهدة او الاستماع لبعض اصحاب السوابق، فضلاً عن انخفاض المستوى المعيشي لبعض العوائل؛ لأن محافظة المثنى صنفت بأنها المحافظة الاولى على مستوى العراق بالفقر حسب احصاءات وزارة التخطيط العراقية عام (٢٠٢٤)، بينما شغل الاب متوفي المرتبة الثانية بواقع (12) جريمة مرتكبة وبنسبة بلغت (19.7%)، وقد يرجع سبب ذلك الى اهمام وعدم ومتابعة الاحداث من قبل الاجداد والاقارب، في حين

جاء الام المتوفية بالمرتبة الثالثة بواقع (6) جريمة مرتكبة وبنسبة بلغت (9.8%)، بينما حل كلاهما متوفيان بالمرتبة الاخيرة بواقع (2) جريمة مرتكبة وبنسبة بلغت (3.3%)، وقد يعزى ذلك الى قلة حالات وفيات الوالدان بالنسبة للحدث لانه يكون مع احد والديه سواء كان الاب ام الام.

يتضح مما سبق ان جرائم الاحداث توجد في بعض الاسر سواء كانت الاسرة على قيد الحياة بالنسبة للاب والام على الرغم من ان اغلب الدراسات تشير الى ارتفاع معدلات جرائم الاحداث عندما يكون الحدث فاقد أحد والدية او كليهما، لكن في منطقة الدراسة يحدث العكس حيث ان جرائم الاحداث ترتفع لدى الاسر التي تتميز بوجود الوالدين على قيد الحياة، وقد يعزى سبب ذلك الى ضعف تربية الأبناء وقلة الاهتمام والمتابعة من قبل الاهل مما يجعل الأبناء عرضه للسلوك المنحرف وارتكاب بعض الجرائم.

جدول(٧)

توزيع الاحداث الجانحين حسب الحالة الحياتية للوالدين في محافظة المثنى لعام (٢٠٢٤)

| الحالة الحياتية للوالدين | العدد | النسبة% |
|---|---|---|
| الاب متوفي | 12 | 19.7 |
| الام متوفية | 6 | 9.8 |
| كلاهما متوفيان | 2 | 3.3 |
| كلاهما على قيد الحياه | 41 | 67.2 |
| المجموع | 61 | 100 |

المصدر: اعتماداً على جمهورية العراق، وزارة الداخلية، قيادة شرطة محافظة المثنى، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٥.

شكل(٦)

توزيع الاحداث الجانحين حسب الحالة الحياتية للوالدين في محافظة المثنى لعام (٢٠٢٤)

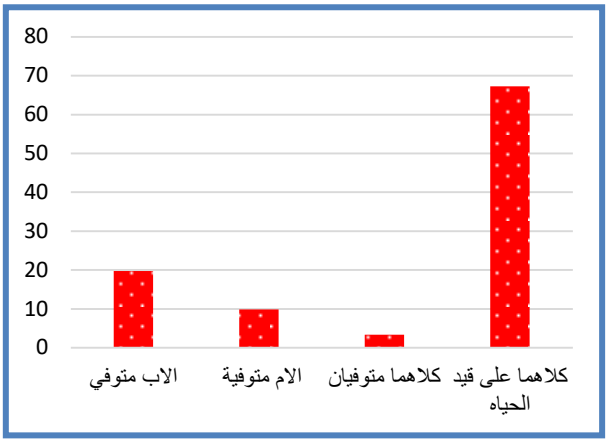


المصدر : الباحث اعتماداً على جدول (٧).

## خامساً: الخصائص الاقتصادية للاحداث الجانحين في محافظة المثنى:

هناك ثمة خصائص اقتصادية تتضمنها جرائم الاحداث في محافظة المثنى منها الحالة المهنية للابوين وعائدية السكن والسبب الذي يقف وراء ارتكاب الجريمة، فضلا عن الأسباب الاقتصادية المؤدية لظاهرة جرائم الاحداث في منطقة الدراسة، كما أن الازمات الاقتصادية تؤدي في كثير من الأحيان الى ارتفاع نسبة الجرائم بشكل عام وجريمة الاحداث بشكل خاص، ومن اهم الخصائص الاقتصادية نذكر منها.

### ١. الحالة المهنية للأبوين:

يقصد بالمهنة بأنَّها مجموعة من الأعمال التي تتطلب مهارات معينة يؤديها الفرد من خلال ممارسات تدريبية، كما يبرز دور المهنة بشكل واضح في توجيه تفكير الانسان وتطلعاته، ويصح هذا على الاب والام غير أن المستوى العلمي للفرد هو الآخر يوجه تطلعاته وأرائه وأفكاره.[١٦،ص٧٤]،لذا تعد دراستها من بين أهم الخصائص الاقتصادية للاحداث الجانحين ؛لانَّ المهنة لها انعكاس اقتصادي واجتماعي ونفسي على ديمومة الحياة السكان ومستواهم المعيشي.

يتضح من خلال تحليل معطيات الجدول (٨) والشكل (٧) أن مهنة رب الاسرة عاطل عن العمل حلت بالمرتبة الأولى بواقع (30) جريمة مرتكبة وبنسبة بلغت (49.2%)، وقد يعود ذلك إلى انخفاض

المستوى المعيشي وعدم توفر فرص عمل لبعض الاسر، فيما جاءت مهنة رب الاسرة في مستوى اعمال حرة في المرتبة الثانية بواقع (18) جريمة مرتكبة وبنسبة بلغت (29.6%)، بينما جاءت مهنة رب الاسرة في مستوى كاسب في المرتبة الثالثة بواقع (9) جريمة مرتكبة وبنسبة بلغت (14.8%) ، في حين كانت المرتبة الاخيرة من نصيب مهنة رب الاسرة في مستوى موظف بواقع (4) جريمة مرتكبة وبنسبة بلغت (6.4%) ، وقد يرجع سبب ذلك إلى مجموعة من الاسباب منها ارتفاع مستوى الدخل مما يكون قادر على اعالة اسرته وفهمه وادراكه لمتطلبات الحياة.

يتضح مما سبق ان اغلب جرائم الاحداث تحدث بالنسبة للاسر التي تبحث عن العمل ولا تحصل عليه مما يدفع بعض الاحداث للانخراط في سلوكيات منحرفة لغرض الحصول على الأموال، كما ان الفراغ وعدم توفر فرص عمل تجعل من الحدث اكثر عرضه للسلوك المنحرف، بينما تقل جرائم الاحداث لدى الاسر الأكثر استقرار اقتصادياً؛ لانها قادرة على توفير اغلب متطلبات الاسرة الأساسية.

جدول (٨)

يوضح مهنة رب الاسرة الاحداث الجانحين في محافظة المثنى لعام (٢٠٢٤)

| عمل رب الاسرة | العدد | النسبة% |
|---|---|---|
| موظف | 4 | 6.4 |
| كاسب | 9 | 14.8 |
| اعمال حرة | 18 | 29.6 |
| عاطل عن العمل | 30 | 49.2 |
| المجموع | 61 | 100 |

المصدر: اعتماداً على جمهورية العراق، وزارة الداخلية، قيادة شرطة محافظة المثنى، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٥.

شكل (٧)

يوضح مهنة رب الاسرة الاحداث الجانحين في محافظة المثنى لعام (٢٠٢٤)

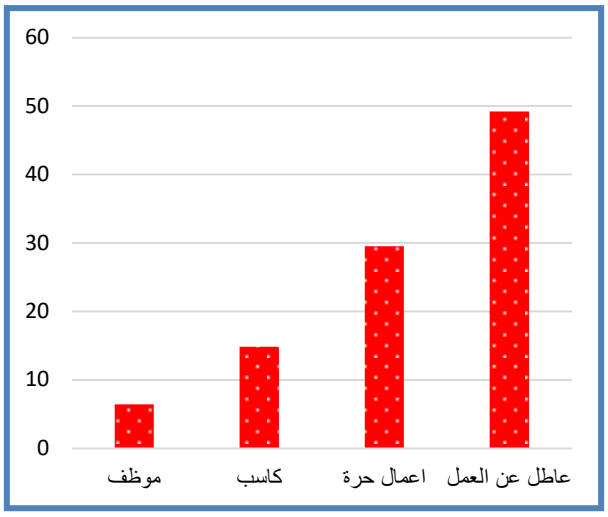


المصدر : الباحث اعتماداً على جدول (٨).

### ٢.عائدية السكن:

يمثل السكن ضرورة من ضروريات متطلبات الحياة الاساسية ولا يقل اهمية عن متطلبات الأكل والشرب والملبس، كما يعد السكن من اهم المشكلات التي تواجه اغلب السكان ، إذ أصبح السكن احد مستلزمات الحياة المهمة ولا يمكن للفرد القيام بمهامه الاجتماعية ما لم يوفر له السكن المناسب واللائق.[١٧،ص١٠٣]، وهذا ما أقرته وثيقة حقوق الإنسان للأمم المتحدة عام (١٩٤٨)، إذ يزداد الطلب على الإسكان من سنة لأخرى نظراً للزيادة السكانية في مجتمع منطقة الدراسة، وقد شهدت السنوات الأخيرة طلباً واسعاً ومتزايداً للسكن ناجماً عن الزيادة السكانية الطبيعية وارتفاع المستوى المعاشي للسكان، لذا فان للسكن تأثيراً مهماً في سلوك افراد الأسرة وطبيعة التفاعل الاجتماعي فيما بينهم ، إذ يعد السكن وعائدتيه محوراً بارزاً في حدوث المشكلات المختلفة.

يتضح من خلال استعراض معطيات الجدول (٩) والشكل (٨) أن مستوى عائدية السكن العشوائي حل بالمرتبة الاولى بواقع (31) جريمة مرتكبة وبنسبة بلغت (50.8%) ، وقد يعود سبب ذلك إلى عدم قدرت بعض الاسر على شراء وحدة سكنية او حتى السكن بالايجار لانخفاض مستوى الدخل لديهم، فضلاً عن انتقال بعض

السكان من الريف باتجاه المدينة وتركزهم بالمناطق العشوائية من المدينة، و انتشار الفقر والبطالة والضعف الحالة الاقتصادية تجعل من بعض الاسر غير قادرة على تلبية حاجاتهم مما يدفع بعض الاحداث للسرقة او انخراطهم في الأنشطة الاجرامية، فيما جاء في المرتبة الثانية مستوى السكن ايجار بواقع (19) جريمة مرتكبة وبنسبة بلغت (31.2%)، في حين كانت المرتبة الاخيرة من نصيب مستوى السكن الملك بواقع (19) جريمة مرتكبة وبنسبة بلغت (31.2%) وبنسبة بلغت (17.3%)، وقد يعزى سبب ذلك إلى ان الاسر التي تمتلك وحدة سكنية تكون اقل عرضة لارتكاب أبنائها الجريمة مقارنة مع بعض الاسر الأخرى.

جدول (٩)

توزيع الجانحين حسب عائدية السكن في محافظة المثنى لعام (٢٠٢٤)

| عائدية السكن | العدد | النسبة% |
|---|---|---|
| ملك | 11 | 18.0 |
| ايجار | 19 | 31.2 |
| عشوائي | 31 | 50.8 |
| المجموع | 61 | 100 |

المصدر: اعتماداً على جمهورية العراق، وزارة الداخلية، قيادة شرطة محافظة المثنى، بيانات غير منشورة، ٢٠٢٥.

شكل (٨)

توزيع الجانحين حسب عائدية السكن في محافظة المثنى لعام (٢٠٢٤)

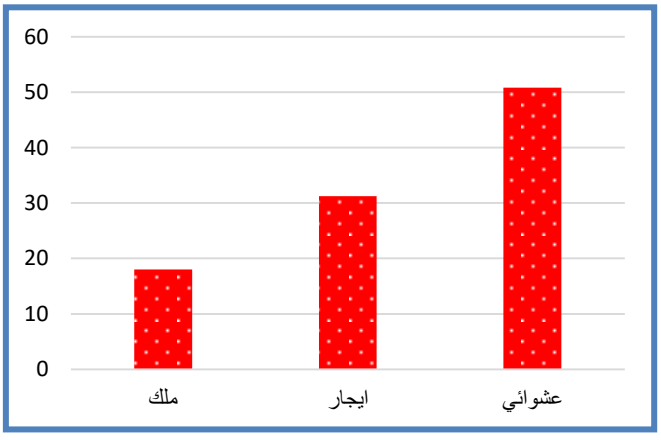


المصدر : الباحث اعتماداً على جدول (٩).

يتضح مما سبق ان اغلب جرائم الاحداث في محافظة المثنى تحدث في المناطق العشوائية بسبب ارتفاع معدل الفقر والحرمان الاقتصادي مما يدفع الاحداث باتجاه السلوك الاجرامي، فضلاً عن البيئة المحفزة على الجريمة لاسيما غياب التخطيط والعشوائية في عملية البناء كلها عوامل تساعد على انتشار الجريمة في تلك المناطق، كذلك ضعف الخدمات الترفيهية او الثقافية او عدم وجودها في بعض الأحيان يعد ايضاً من العوامل التي تساعد على انتشار جرائم الاحداث في المناطق العشوائية، في حين ينخفض معدل جرائم الاحداث عند الاسر التي تمتلك منازل خاصة بهم، بسبب حصول الأبناء على اغلب احتياجاتهم الضرورية.

## الاستنتاجات :

١. اتضح من البحث أن ظاهرة جنوح الاحداث تتركز في قضاء السماوة بواقع (525) جريمة وبنسبة بلغت (70.6%) من مجموع جرائم الاحداث في محافظة المثنى لعام (2024)، وقد يعزى ذلك إلى الحجم السكاني فضلاً عن توفر اغلب الأنشطة الاقتصادية والتجارية والاجتماعية، والكثافة السكانية العالية التي يتميز بها وكونها مركز المحافظة، ومركز الثقل السكاني للقضاء.

٢. اظهر البحث أن جنوح الاحداث يرتفع في الفئة العمرية (اكثر من 15 سنة) بواقع (29) جريمة وبنسبة (47.5%)، وقد يعزى سبب ارتفاع جرائم الاحداث في هذه الفئة العمرية لانها قريبة من سن البلوغ ولهم القدرة الجسمانية والعضلية على ارتكاب جرائم الاحداث في منطقة الدراسة، فضلاً عن اغلب مرتكبي جرائم الاحداث تركوا المدرسة مما أتاح لديهم الوقت الكافي لارتكاب مثل تلك الجرائم.

٣. على الرغم من الاستقرار الاسري الا ان جرائم الاحداث تنتشر لدى الاسر المستقرة حيث سجلت (٣٧) جريمة مرتكبة وبنسبة وبلغت (60.7%)، وقد يعود ذلك لضعف دور الاسر في تنشئة وتربية أبنائهم على القيم والأخلاق الحميدة والالتزام بالدين والقانون والعادات والتقاليد الاجتماعية السائدة التي تحد من

السلوك المنحرف لدى بعض الاحداث، فضلاً عن انتشار الانترنت ووسائل التواصل الاجتماعي والغزو الفكر والثقافي الذي وصل للعراق بشكل عام ومنطقة الدرسة بشكل خاص كلها عوامل ساعدت على انتشار تلك الجرائم في منطقة الدراسة.

٤. ظاهرة جنوح الاحداث تحدث في اغلب المستويات التعليمية وبنسب مختلفة، وكانت النسبة الأعلى للمستوي التعليمي الابتدائي بالمرتبة الاولى بواقع (29) جريمة مرتكبة وبنسبة بلغت (47.5%)، لان بعض الشباب يترك الدراسة ويتجه الى الشارع لغرض العمل من اجل الحصول على الاموال، وبذلك يحاول يحصل على الاموال بأي طريقة ممكنة حتى وان كان يؤدي ذلك الى ارتكاب الجريمة.

٥. عائدية السكن العشوائي حل بالمرتبة الاولى بواقع (31) جريمة مرتكبة وبنسبة بلغت (50.8%) ، وقد يعود سبب ذلك إلى عدم قدرت بعض الاسر على شراء وحدة سكنية او حتى السكن بالايجار لانخفاض مستوى الدخل لديهم،فضلاً عن انتقال بعض السكان من الريف باتجاه المدينة وتركزهم بالمناطق العشوائية من المدينة، فضلاً عن انتشار الفقر والبطالة والضعف الحالة الاقتصادية تجعل من بعض الاسرغير قادرة على تلبية حاجاتهم مما يدفع بعض الاحداث للسرقة او انخراطهم في الأنشطة الاجرامية.

٦. بين البحث أن مهنة رب الاسرة العاطل عن العمل حلت بالمرتبة الأولى بواقع (30) جريمة مرتكبة وبنسبة بلغت (49.2%)، وقد يعود ذلك إلى انخفاض المستوى المعيشي وعدم توفر فرص عمل لبعض الاسر مما يدفع بعض الاحداث الى ارتكاب الجرائم من اجل الحصول على الأموال.

٧. ان أكثر الجرائم المرتكبة من قبل الاحداث في محافظة المثنى هي جريمة السرقة بواقع (41) جريمة وبنسبة بلغت (41.0%)، وقد يعود سبب ذلك إلى اغلب الاحداث يبحثون عن الأموال من اجل الحصول على بعض الحاجات التي قد تكون الاسرة غير قادرة على توفيرها لهم، او قد يستخدمونها لغرض الحصول على بعض المواد غير الشرعية لاسيما المشروبات الكحولية وتناول بعض الحبوب المخدرة مما يضطر الحدث لارتكاب السرقة من اجل الحصول على بعض الأموال.

## المقترحات:

في ضوء ما توصل أليه البحث يمكن أدراج المقترحات التالية:

١. العمل على توفير فرص عمل للشباب من اجل التقليل من نسبة الفقر في المحافظة كونها الأولى على مستوى العراق بنسب الفقر حسب إحصائية وزارة التخطيط العراقية.
٢. توفير قروض ومشاريع صغيرة بهدف ايجاد فرصة عمل لاحد الابوين مع ضرورة متابعة الجهات الحكومية ذات العلاقة لهذه المشاريع والاشراف عليها حتى يكتب لها النجاح في المستقبل القريب.
٣. توفير فرص عمل واحتواء البطالة التي تعاني منها فئات كبيرة من المجتمع وخصوصا الشباب مع الأخذ بنظر الاعتبار الشرائح الأكثر حرماناً وتضرراً.
٤. دعم بعض الاسر الفقيرة بالمساعدات او الإعانات التي تقدمها الدولة من اجل رفع المستوى المعيشي لهم.
٥. تنظيم المناطق العشوائية وشمولها بالخدمات الأساسية من اجل تقليل نسب الفقر والبطالة، وبالتالي تقل جرائم الاحداث في تلك المناطق التي تمتاز بكثافة سكانية عالية لاسيما في مراكز الاقضية في محافظة المثنى.
٦. متابعة الاهل لابنائهم خصوصاً في سن المراهقة للمحافظة على سلوكهم السوي وعدم الانخراط مع أصدقاء السوء سواء كان في المدرسة او الشارع من اجل المحافظة عليهم والابتعاد عن السلوك المنحرف.

## المصادر:

١. الحسن، إحسان محمد، علم الاجرام ، مطبعة الحضارات، بغداد، ٢٠٠١.
٢. Blumberg, A. Crime and social Order "N.Y.knop.1994.
٣. الشاذلي، فتوح عبدالله، االمسؤولية الجنائية ، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، ٢٠٠٦.

٤. قانون رعاية الاحداث. (١٩٨٣). المادة (٣/اولا) رقم ٧٦.

٥. قانون رعاية الاحداث. (١٩٨٣). المادة (٤٧/اولا) رقم ٧٦.

٦. جعفر، صباح صادق، قانون رعاية الأحداث رقم ٧٦ لسنة ١٩٨٣ وتعديلاته، دار الحرية، بغداد، ١٩٩٧.

٧. حجازي،مصطفى، الأحداث الجانحون ومشكلاتهم ومتطلبات التحديث والجهات الادارية المعنية بهم بالدول الاعضاء، سلسلة الدراسات الاجتماعية والعمالية، المنامة،٢٠١٠.

٨. الزيادي، حسين عليوي ناصر، التوزيع الجغرافي وتغيره في الجمهورية اليمنية للمدة ١٩٩٤-٢٠٠٤، المجلة الجغرافية العراقية، ٢٠١١.

٩. عبدالله، عثمان مصطفى، جنوح الاحداث الاجراءا ت والمعالجات في التشريعات الجنائية العراقية، مجلة قه لاى زانست العلمية المجلد (٩) العدد (٤)، ٢٠٢٤.

١٠. Juvenile .Manjushri . Bagul Tejashree . Salunkhe Delinquency and Factor Affecting. International Journal of Scientific Research in Science and Technology 2024.Volume 11 | Issue 2

١١. المعموري، فاطمة حميد ناصر و احلام حامد جاسم الحسن، دراسة اسباب تسول الاطفال في مركز محافظة بابل ومعالجتها، مجلة جامعة بابل للعلوم الانسانية، المجلد (٢)، العدد(٢)،٢٠١٩.

١٢. كامل، سيمون ياسين وخلود علي هادي، الخصائص العمرية والنوعية للأحداث الجانحين في محافظة ديالى للمدة من ٢٠١١– ٢٠١٧ دارسة في الجغرافية الاجتماعية، مجلة ديالى، العدد الرابع وثمانون،٢٠٢٠.

١٣. بوادقجي، عبدالرحيم وعصام خوري ، علم السكان نظريات ومفاهيم، دار الرضا للنشر ، دمشق، ٢٠٠٢.

١٤. كليوي، لطيف كامل، احمد حامد البركي.، التحليل المكاني لجرائم الاحداث في محافظة المثنى دراسة في جغرافية الجريمة، مجلة كلية التربية الأساسية للعلوم التربوية والإنسانية ،جامعة بابل، العدد(٢٩)،٢٠١٦.

١٥. صالح،مصلح احمد، الشامل قاموس مصطلحات العلوم الاجتماعية، دار عالم الكتب، الرياض، ١٩٩٩.

١٦. رسن،ناجي سهم ، زواج الاقارب في حضر قضائي الكوت وبدرة، مجلة واسط للعلوم الانسانية العدد (١٣)، ٢٠١٠.

١٧. الياسري،وهاب واسعد لهمود، تحليل ديموغرافي لاتجاهات ازمة السكن في محافظة النجف، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والادارية، المجلد(١٠)، ٢٠١٥.